عن حقيقة الشرط لكن لا بتمامها بل بعد جعلها خبرا عن ضمير ما اريد منه
الحال نحو ما جاءني زيد وهو ان تسأل بعط فيكون الواقع في الحقيقة موقع
الحال هو الجملة الاسمية دون الشرطية بل الشرطية تكون جزاء من تلك
الحالية فلم يتم في ذكر طريقة احدها الاخراج عن حقيقة الشرط الثاني جعلها
خبرا للابتداء مع بقائها على حقيقة الشرط وقوله المض وان كانت لا يخ
من قبل الاول وهي اي الشياء في معنى المفعول فقوله وان كانت لا يخ من قبيل
الحال عن المفعول لانها اي الشياء عبارة عن الموصول في كراهة ما فيها وهو
اي الموصول منصوب مفعول لكراهة قبل الاضافة ويجيء تحقيق هذه
المسئلة في شرح هذا الكتاب المسمى بالضوء في بحث الحال هذا الوعد هذا
الوعيد مستبع للطف له كما لا يخفى على الذوق السليم من الافادة مجرورة
بمن متعلق بلا يخ فاستصفيت فعل فاعل والجملة معطوفة على استطلت
منها والهاء مجرور المحل عن عايد الى الكتب الثلثة اي من الكتب الثلثة متعلق
باستصفيت هذا اسم من الاسماء الاشارة مبني على الفتح بل على السكون شبه الحروف
من حيث الاحتياج الى الاشارة اليه كما ان الحرف محتاج الى متعلقا تها لكن محله ههنا
نصب لانه مفعول استصفيت المختصر منصوب لانه صفة هذا او عطف بيان
لهذا وهو المشهور عند الجمهور فيكون على كلا التقديرين تابعا للمبني وتابع
المحل دون لفظ مثلا لا يقال مضى امس الدابر بكسر الراء بل برفعه فان قلت
لم جاز نحو بازيد الظريف حملا على لفظ زيد المبني على الضم قلت لمشابهة
حركة المنادى المبني حركة الاعراب في العروض من حيث ان حركة الاعراب

عارضة

عارضة بسبب مجيء الحال العامل كما ان حركة البناء في المنادى المفرد المعرفة عارضة
بسبب النداء ونفيت معطوف على استصفيت عن حرف جر كل مجرور ريو
واعلم ان تنوين العوض اما عوض عن المضاف اليه نحو يومئذ وحينئذ
اصلهما يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا فحذف المضاف اليه لاذا وعوض
عنه التنوين واما عوض عن الحرف او عن الحركة او عن الاعلال كما ذكروا
في تنوين جوار من انه عوض عن الياء عند سيبويه وعن حركة عند
المبرد وعن الاعلال عند البعض منهم والتنوين فيه اية في كل عوض
عن المضاف اليه اي من قبل الثقة الاول دون ما عداه او عن كل واحد منهما
اي من الكتب الثلثة ما مصدرية تكرر فعل ماض والضمير فيه اي في تكرر عايد الى
كل فرد من كل منها وهو اي تكرر في تقدير المصدر بما مفعول نفيت اي
نفيت عن كل ما تكرر منها ولا يجوز ان يكون ما موصولة لانه يلزم ان يكون
المنفي نفس المسئلة المتكررة وهو غير جايز لان المراد نفي التكرر دون نفي
المتكرر ولو حكم بجواز نفيها اي بجواز نفي نفس المسئلة المتكررة لم يكن الكتاب
يعني المصباح مشتملا لهذه المسئلة المتكررة وهو غير مراد بل مؤد الى الفساد
لانه يلزم اذ لا يكون مسئلة الفاعل مرفوع اضافه مسئلة الى قوله الفاعل
مرفوع بيانية اي مسئلة هي قولنا الفاعل مرفوع مذكورة في الكتاب
وبطلانه بين هكذا اشارة الى قوله لا يجوز ان يكون موصولة الى آخره قيل
لكن فيه ما فيه لانا لا نسلم انه يلزم من نفي المتكرر نفي نفس المتكررة التي هي المسئلة
النحوية لان المتكرر الشيء الموصوف بصفة التكرار وصفة التكرار داخلي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)